سلسلة الدراسات الاجتماعية
العدد ٤٨

دراسة
تمكين المرأة وسبل تدعيم مشاركتها في التنمية بدول مجلس التعاون

إعداد
الدكتورة نورية علي حمّد
أستاذة علم الاجتماع - جامعة صنعاء

المحتويـات

	الصفحة
تقديم المدير العام.....	٧ ـ ٨
مدخل منهجي للدراسة وخطتها.....	٩ـ ١٨
الفصل الأول - مصطلحات ومفاهيم أساسية في مجال تمكين المرأة ودعم مشاركتها في عملية التنمية...	١٩ـ٧٠
الفصل الثاني - المرأة في تشريعات وقوانين دول مجلس التعاون وأبعاد التمكين الاجتماعي والاقتصادي والسياسي	٧١ ـ١٤٤
الفصل الثالث - دور وزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية في مجال تمكين المرأة	١٤٥ـ ١٨٤
الفصل الرابع - دور المجالس العليا واللجان الوطنية للمرأة والأسرة في مجال تمكين المرأة.....	١٨٥ـ ٢٢٤

الفصل الخامس- دور مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في مجال تمكين المرأة..... ٢٢٥- ٢٧٨

الفصل السادس - تكامل أو تضارب طبيعة العلاقة والأدوار بين الجهات المختلفة المعنية بمجال تمكين المرأة.... ٢٧٩- ٣٠٠

الفصل السابع - التحديات والمعوقات التي تواجه مجال تمكين المرأة في دول مجلس التعاون..... ٣٠١- ٣٢٠

الفصل الثامن – نحو رؤية اجتماعية – مستقبلية في مجال تمكين المرأة وسبل تدعيم مشاركتها في التنمية في دول مجلس التعاون..... ٣٢١-٣٣٦

مدخل منهجي للدراسة وخطتها

أولاً - تحديد موضوع الدراسة وأهميته:

يعد موضوع المرأة وتمكينها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وتدعيم أوضاعها في مجتمعاتها من أكثر الموضوعات وأبرزها مثاراً للاهتمام على كافة المستويات الدولية والإقليمية والعربية والمحلية, وتوجد اليوم في هذه الأوساط المختلفة مناولة كبيرة وجادة للموضوع، وبالتحديد لقضاياها في التنمية بشكل عام وقضاياها في مسائل الحقوق والحريات والمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بشكل خاص، وتحشد الجهود الرسمية وغير الرسمية للعمل على تحقيق هذه الأهداف.

كما أن الاهتمام بالمرأة وبقضاياها في التنمية والتحديث قد امتد ليشمل الاهتمام بها في مجال الدراسات والبحث العلمي وفي أروقة الجامعات والمراكز العلمية، فهي اليوم موضوع أو مقرر أساسي يدرس في كليات الآداب والعلوم الإنسانية، كما أنها تشكل جزءاً من ممارسة بحثية لدى طلاب الماجستير والدكتوراه وكذلك الباحثين المتدربين في مراكز البحوث العلمية ودراسات المرأة أو دراسات النوع الاجتماعي.

ومما لاشك فيه أن اتساع نطاق الاهتمام بالمرأة وبقضاياها الإنسانية والاجتماعية وقضاياها في التنمية وعلى مختلف المستويات والاتجاهات العلمية والأطر الرسمية وغير الرسمية, إنما في ذلك تأكيد على أهمية المرأة في مجتمعاتها وأهمية وحيوية قضاياها في

التنمية والتحديث, ودليل على مسلكية جديدة في التعامل مع المرأة. وقد ساعد على ذلك كله التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وأيضاً التحول الديمقراطي الذي أخذ يتداعى في المجتمعات وبخاصة في مجتمعاتنا العربية حديثة العهد بالديمقراطية. وقد كان للمرأة نصيب كبير من هذه التحولات التي انعكست على أوضاعها بالتغيير, وأحدثت تفاعلا مجتمعيا مع قضاياها وبخاصة قضاياها في التعليم والعمل والمشاركة السياسية.

ويعد التحول نحو الديمقراطية في مجتمعاتنا العربية, بعداً هاماً وقوياً في مجال تمكين المرأة, فبسبب انتشار مبادئ ومفاهيم الديمقراطية ومنها المساواة, والعدالة, والمواطنة, والتنمية، ونمو مؤسسات المجتمع المدني الأهلي والأحزاب السياسية, أخذ يتحقق للمرأة الإنصاف وتتجه الأنظار نحو قضاياها العادلة,على الأقل تشريعياً ونظرياً وعبر ممارسة بسيطة أو غير كافية على أرضية الواقع.

أما على مستوى دول مجلس التعاون بما فيها الجمهورية اليمنية فنجد أن المرأة قد أخذت تحظى باهتمام كبير على المستويين الرسمي وغير الرسمي وتتصدر- اليوم- قضاياها في التنمية المجتمعية الرئيسية, فهي موضوع أو محور هام في خطط التنمية الخمسية أو في الاستراتيجيات الوطنية التنموية المختلفة, ولها استراتيجياتها الخاصة بها وبتقدمها. ولعل من أبرز الاهتمامات على المستوى الرسمي، العمل الجاد في مجال تطوير القوانين والتشريعات الداعمة لأوضاعها الجديدة وتمكينها في التعليم والعمل والمشاركة السياسية, وقد حظيت في أوطانها بدعم دستوري, فجميع دساتير وأنظمة دول

المجلس تؤكد على بعد المساواة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ومن القوانين والتشريعات الدعوة إلى إنشاء وإيجاد الآليات والهيئات الرسمية وغير الرسمية المعنية بتنمية المرأة وتمكينها، من ذلك المجالس العليا لشؤون المرأة والأسرة واللجان الوطنية, والاتحادات النسائية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة وحقوقها الإنسانية. هذا بالإضافة إلى تفاعل دول المجلس مع الجهود الدولية الداعمة والمناصرة للمرأة والانضمام إلى عدد من الاتفاقيات أو المواثيق الدولية وخاصة الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء علي جميع أشكال التمييز ضد المرأة والمعروفة (بالسيداو ١٩٧٩), وحضور مختلف الفعاليات الدولية من مؤتمرات ولقاءات ودعم حضور المرأة الخليجية واليمنية وتواجدها في هذه الفعاليات.

لقد مثلت جملة الاهتمامات الوطنية بقضايا المرأة هذه، سواء التشريعية أو التنموية المختلفة أبعاداً جديدة للمرأة ودعماً قوياً لها في مجال التنمية، وساعد على ذلك كله الإدراك المتنامي في هذه المجتمعات بأن تقدمها مرهون بتقدم وتطور قواها البشرية من الرجال والنساء وعليها أن تحشد جهودها بهذا الاتجاه.

إن هذا التوجه الجديد المتنامي في دول المجلس نحو المرأة قاد إلى أن يكون لها حضور وتأثير نسبي في الهيئات الرسمية وغير الرسمية, فهي اليوم متواجدة في الإطار الرسمي، وفي منظمات المجتمع المدني, كما أنها تشارك في التنمية بالقدر المتاح لها. وكلما تعاظم الاهتمام بها زاد حضورها وتأثيرها في مجتمعاتها.

ثانياً ـ أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف التي تصب في مجال تمكين المرأة ودعم سبل تواجدها في التنمية وذلك على النحو التالي:

١- توفير دراسة علمية ذات بعدين، الأول منه وصفي تحليلي، والثاني بعد توثيقي معلوماتي لواقع المرأة في دول مجلس التعاون بما فيها الجمهورية اليمنية وآليات تمكينها، تكون في متناول المهتمين والمعنيين والدارسين أو الباحثين في مجال المرأة والتنمية، وتسهم بشكل أو بآخر في تفاعل هؤلاء مع قضايا المرأة واهتماماتها, أو ربما تلفت أنظار المهتمين والمعنيين وبخاصة أصحاب القرار السياسي أو القائمين على السياسات والخطط التنموية إلى موضوع المرأة في التنمية وإيلائها المزيد من الاهتمام والعناية بالتمكين والنهوض بواقعها بما يتلاءم مع مقتضيات التطور في هذه البلدان ومتطلبات المرحلة الجديدة.

٢- عرض تقييمي وتقويمي لواقع المرأة في دول المجلس خلال العشر السنوات الأخيرة من القرن العشرين حتى اللحظة الراهنة من الألفية الثالثة دون إهمال الانعكاسات والمؤثرات الماضية في أوضاع المرأة ومسائل تمكينها وقد كان البعد التاريخي حاضراً في هذه الدراسة.